الأمم المتحدة S/2025/771

مجلس الأمن

Distr.: General
28 November 2025
Arabic
Original: English

أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يغطي هذا التقرير الفترة من 1 آب/أغسطس إلى 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2025. ويتضمَّن استعراضا عاما للتطورات والاتجاهات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، والأنشطة التي اضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، والتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، والمستجدات المتعلقة بالحالة في حوض بحيرة تشاد، عملا بقرار مجلس الأمن 2349 (2017).

ثانيا - التطورات والاتجاهات السائدة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

2 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت بضعة بلدان في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل انتخابات أو تقدمت في أعمالها التحضيرية لعمليات الاقتراع المقبلة، أو انخرطت في حوارات سياسية، أو واصلت الإصلاح المؤسسي. فقد أجرت كوت ديفوار انتخابات في 25 تشرين الأول/أكتوبر وأجرتها غينيا - بيساو في 23 تشرين الثاني/نوفمبر، بينما أعلنت السلطات الانتقالية في غينيا عن اعتزامها إجراء انتخابات في 28 كانون الأول/ديسمبر بعد الاستفتاء الدستوري الذي عُقد في أيلول/سبتمبر 2025. واستمرت الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات في عام 2026 في بنن وغامبيا. وأحرزت ليبريا والسنغال تقدما في الإصلاحات المتعلقة بمكافحة الفساد والشفافية، بينما واصلت موريتانيا والسنغال الحوار السياسي الشامل للجميع. وأُحرز أيضا تقدم ملحوظ في الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، حيث اعتمدت ليبريا خطة عملها الوطنية الأولى، فيما تحققت أوجه تقدم إنمائي في بنن وبوركينا فاسو وغانا وغينيا ومالي والسنغال. وازداد انخراط الشباب في مبادرات بناء السلام المحلية، لا سيما في مالي والنيجر.

3 - ولا تزال الحالة الأمنية هشة. فقد استمرت أنشطة الجماعات الإرهابية والمسلحة في حوض بحيرة تشاد ووسط منطقة الساحل والمناطق الحدودية مع الدول الساحلية، لا سيما في بنن وتوغو وغانا وكوت ديفوار، مما أدى إلى تعطيل الخدمات الأساسية والأنشطة الاقتصادية وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. وكان حوالي 6,9 ملايين شخص في جميع أنحاء وسط منطقة الساحل بحاجة إلى مساعدات عاجلة، في

121225 121225 25-18790 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

خضم استمرار أعمال العنف ومحدودية تمويل العمل الإنساني، فلم تتم تلبية سوى 23 في المائة من نداء الأمم المتحدة الإنساني البالغ 3,1 بلايين دولار. كما أدت الكوارث المرتبطة بالمناخ، بما فيها الفيضانات التي وقعت في كابو فيردي وغينيا ونيجيريا، إلى نزوح السكان وإلحاق أضرار بالبنى التحتية وتعطيل سبل المعيشة. وظلت الحريات المدنية والإعلامية مقيَّدة في عدة بلدان، حيث استمر وُرود إفادات عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان.

4 - وعلى الرغم من تسجيل نمو مطرد في المجال الاقتصادي الكلي، ظل تفشي الفقر وارتفاع تكاليف المعيشة يرهقان كاهل الفئات السكانية الضعيفة. فقد أدى ارتفاع أعباء خدمة الديون إلى تقليص الحيز المالي المتاح للحماية الاجتماعية والصحة والتعليم، مما أدى إلى تعميق الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية وعدم المساواة في جميع أنحاء المنطقة.

5 - وعزَّز كل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد دول منطقة الساحل من التزامهما نحو تحقيق التعاون الأمني على الصعيد الإقليمي. فقد واصلت الجماعة انخراطها الدبلوماسي الرامي إلى إعادة بناء الثقة مع الاتحاد، بما في ذلك أنشطة التواصل التي أجراها رئيس هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعية الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل تعزيز التضامن والسلام والاستقرار على الصعيد الإقليمي بتحسين التعاون الأمني والاقتصادي. وأجرت الجماعة الاقتصادية أيضا مشاورات متقدمة بشأن مستقبل التكامل الإقليمي تحضيراً لمؤتمر قمتها الاستثنائي، الرامي إلى تكييف هياكلها المؤسسية مع السياق الإقليمي والجيوسياسي المتغير. وفي غضون ذلك، استمر الاتحاد في الدفع قُدما بأعمال التحضير لمبادراته الأمنية المشتركة.

ألف - العمل السياسي والحوكمة

6 - تَشكَّلت ملامح التطورات السياسية بالعمليات الانتخابية، والفترات الانتقالية الجارية، والإصلاحات المؤسسية، والجهود المبذولة لتعزيز الحوكمة. وعلى الرغم من التقدم المحرز، استمرت التوترات السياسية بشأن مدى أهلية المرشحين والقيود المفروضة على الحيز المدني، مما وضع قدرة الديمقراطية على الصمود موضع الاختبار في عدة سياقات.

7 - وأجرت كوت ديفوار انتخابات رئاسية في 25 تشرين الأول/أكتوبر، في خضم اشتداد التوترات عقِب إقرار المجلس الدستوري في 8 أيلول/سبتمبر لأهلية 5 مرشحين فقط من أصل 60 من المرشحين الطامحين، من بينهم امرأتان. وأدى استبعاد شخصيات رئيسية في صفوف المعارضة، بما في ذلك الرئيس السابق، لوران غباغبو، وتيجاني ثيام، وباسكال آفي نغيسان، إلى إثارة مخاوف بشأن مدى شمول العملية الانتخابية للجميع وإلى اندلاع احتجاجات أسفرت، بحسب ما ذكره مجلس الأمن القومي، عن سقوط 11 قتيلا وجُرح 71 شخصا واعتقال 568 1 شخصا. وفي 4 تشرين الثاني/نوفمبر، أكد المجلس الدستوري النتائج المؤقتة ليوم 27 تشرين الأول/أكتوبر، معلنًا فوز الحسن واتارا بنسبة 89,77 في المائة من الأصوات وبلوغ نسبة إقبال الناخبين على التصويت 50,1 في المائة. وقد نددت بعض منظمات المجتمع المدني بالانتخابات حيث اعتبرتها غير نزيهة. وفي غضون ذلك، بدأت أعمال التحضير للانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في 27 كانون الأول/ديسمبر.

8 - وفي غينيا، أُجري الاستفتاء الدستوري في 21 أيلول/سبتمبر. وفي 26 أيلول/سبتمبر، أعلنت المحكمة الدستورية أن نسبة الموافقة في التصويت بلغت 89 في المائة فيما بلغت نسبة الإقبال على الاستفتاء 86 في

المائة، على الرغم من رفض أحزاب المعارضة للنتائج، مُستشهدةً بالقيود المفروضة على الحريات السياسية والإعلامية. وفي 27 أيلول/سبتمبر، أصدر رئيس البلد للفترة الانتقالية، مامادي دومبويا، مرسومًا يقضي بتحديد يوم 28 كانون الأول/ديسمبر 2025 موعدًا لإجراء الانتخابات الرئاسية. وفي اليوم نفسه، اعتمد المجلس الوطني الانتقالي قانونًا انتخابيًا جديدًا يُنشئ ثلاث مؤسسات جديدة لإدارة الانتخابات والإشراف عليها. وعلى الرغم من إشارة المجلس إلى أن القانون الجديد يهدف إلى تعزيز التمثيل، ادعى المنتقدون أنه قانون سيزيد من سيطرة السلطة التنفيذية على العملية الانتخابية. وفي 12 تشرين الثاني/نوفمبر، صدَّقت المحكمة العليا على ملفات 9 مرشحين من أصل 51 مرشحا للانتخابات الرئاسية، بما في ذلك رئيس الفترة الانتقالية، مؤكِّدةً القائمة المؤقتة المعلنة في 8 تشرين الثاني.

9 - وفي غينيا بيساو، أُجريت في أجواء سلمية أعمال التحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر إجراؤها في 23 تشرين الثاني/نوفمبر. فهذه الاقتراعات تمثل أول انتخابات رئاسية منذ إغلاق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو في عام 2020، وأول انتخابات عامة تموَّل كلياً من الميزانية الوطنية، بمبلغ قدره حوالي 7,5 ملايين دولار. وفي 7 آب/أغسطس، أقال الرئيس، عمر سيسوكو إمبالو، رئيسَ الوزراء، روي دوارتي باروس، وعيَّن محله برايما كامارا. وفي 17 تشرين الأول/أكتوبر، صدَّقت محكمة العدل العليا أهلية 12 مرشحًا للانتخابات الرئاسية، من بينهم الرئيس الحالي والرئيس السابق، جوزيه ماريو فاز. غير أن استبعاد الائتلاف الرئيسي في المعارضة المسمى "منصة الائتلاف الشامل للجميع" ومرشحه الرئاسي، دومينغوس سيمويس بيريرا، لأسباب إجرائية، مخاوف بشأن مدى استيعاب العملية للجميع ومصداقيتها.

10 - وشكَّلت أعمال التحضير للانتخابات المقرر إجراؤها في عام 2026 في بنن وغامبيا ملامح التطورات السياسية في البلدين. ففي بنن، واصلت أحزاب المعارضة وبعض منظمات المجتمع المدني التشكيك في مدى استيعاب وتمثيل العملية الانتخابية للجميع. وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر، صدَّقت المحكمة الدستورية على أهلية مرشحَين فقط من القائمة الرئاسية للانتخابات المقرر إجراؤها في 12 نيسان/أبريل 2026، وبذلك ألغت ترشيح حزب المعارضة الرئيسي، الديمقراطيون (*Les Démocrates*) لعدم حصوله على التزكيات اللازمة البالغ عددها 28 تزكية. وفيما يتعلق بالانتخابات البلدية المقرر إجراؤها في 11 كانون الثاني/يناير 2026، أقرت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، في 17 تشرين الثاني/نوفمبر، قوائم ترشيح الائتلاف الحاكم وحزب "قوات كوريس من أجل نهضة بنن"، ولكنها رفضت قائمة حزب "الديمقراطيين" بسبب عدم اكتمال ملفاته، في أعقاب صدور حكم بإقصائه عن المحكمة العليا في 14 تشرين الثاني/نوفمبر. وفي غامبيا، في 10 أيلول/سبتمبر، اختار الحزب الديمقراطي المتحد، المنتمي للمعارضة، زعيمه، حسينو داربو، ليكون ناطقا باسمه، مما أدى إلى استقالات من قبل شباب الحزب ذوي الطموحات. وفي 29 أيلول/ سبتمبر، أقر البرلمان صيغة منقَّحة من قانون الانتخابات تستثني المغتربين من التصويت، على الرغم من صدور حكم عن المحكمة العليا يؤيد هذا الحق.

11 - وانصب تركيز الأعضاء في اتحاد دول منطقة الساحل على إصلاح المؤسسات الوطنية. ففي الفترة من 10 إلى 12 أيلول/سبتمبر، عقدت وزارة الإدارة الإقليمية واللامركزية والتنقل في بوركينا فاسو مشاورات بشأن تعزيز الخدمات اللامركزية. وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر، أقرت الهيئة التشريعية الانتقالية في بوركينا فاسو بالإجماع مشروع قانون يقضي بحل اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وتعيين هيئة لإدارة الانتخابات لدى الوزارة مكلفة بالإدارة الإقليمية. واعتمد المجلس الانتقال ميثاقًا وطنيًا للسلام والمصالحة

الوطنية، في أعقاب الحوار بين الماليين في نيسان/أبريل 2024 وإلغاء اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وفي النيجر، في 15 تشرين الأول/أكتوبر، أعاد رئيس الفترة الانتقالية، الفريق أول عبد الرحمن تياني، تنظيم المؤسسات القضائية وعيَّن مسؤولين في المحكمة العليا للدولة ومحاكم الاستئناف الإقليمية والوحدات القضائية المتخصصة. وفي غضون ذلك، ظل النشاط السياسي معلقًا في مالي وبوركينا فاسو والنيجر.

12 - وعلى نحو جماعي، أحرز الاتحاد تقدما في تفعيل الهياكل المشتركة. ففي 19 أيلول/سبتمبر، قدم رؤساء الهيئات التشريعية والاستشارية للفترة الانتقالية في بوركينا فاسو ومالي والنيجر مقترحات لإنشاء اجتماعات مؤسسية مشتركة. وفي 22 سبتمبر/أيلول، أعلن الاتحاد انسحابه الجماعي من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مستشهداً بالتزامه بآليات العدالة الداخلية ومنتقداً للمحكمة التي اعتبرها "مثالا عالمياً للعدالة الانتقائية".

13 - واستمرت التوترات بين الجزائر ومالي. ففي 16 أيلول/سبتمبر، قدمت مالي شكوى أمام محكمة العدل الدولية ضد الجزائر، مدعيةً ارتكابها لأعمال عدوانية وانتهاكات للقانون الدولي. وفي 19 أيلول/سبتمبر، رفضت الجزائر اختصاص المحكمة، مما أدى إلى إغلاق ملف القضية وفقًا للقواعد الإجرائية. واعترفت السلطات الانتقالية في مالي بموقف الجزائر الرافض لاختصاص محكمة العدل الدولية، في بلاغ صدر في 25 أيلول/سبتمبر. وبالإضافة إلى ذلك، دفع تجدُّد التوترات بين غينيا وسيراليون بشأن منطقة ينغا الحدودية بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى إيفاد بعثة لتقصي الحقائق إلى سيراليون في الفترة من 26 إلى 29 آب/أغسطس، مما أدى إلى إجراء مشاورات دعت إلى نزع السلاح، والتعاون عبر الحدود، والوساطة الإقليمية.

14 - واستمرت الجهود المبذولة لإقامة الحوار من جديد مع الاتحاد. ففي 22 أيلول/سبتمبر، التقى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، محمود علي يوسف، وزراءَ خارجية بوركينا فاسو ومالي والنيجر للفترة الانتقالية على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة، وحث على التعاون مع المؤسسات الإقليمية، مُحذِّراً من العزلة. وقرر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في اجتماعه المعقود على مستوى الوزراء في 30 أيلول/سبتمبر، إنشاء قوة عمل لدعم جهود بلدان منطقة الساحل في مجال مكافحة الإرهاب. وفي الفترة من 4 إلى 6 تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع مكتب المبعوث الخاص لرئيس غانا لدى الاتحاد، اجتماعا تنسيقيا تقنيا، في أكرا، بشأن إنشاء منبر شامل للجميع لبذل جهود متماسكة بين الاتحاد الأفريقي وبوركينا فاسو وغينيا ومالي والنيجر.

15- وفي الفترة بين 8 آب/أغسطس و 9 تشرين الثاني/نوفمبر، قام رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، رئيس سيراليون، جوليوس مادا بيو، بزيارة بوركينا فاسو، وكابو فيردي، وكوت ديفوار، وغانا، وغينيا - بيساو، ونيجيريا، والسنغال، وغامبيا، وتوغو للدعوة إلى التضامن وإعادة تأكيد التزام الجماعة الاقتصادية بالحوار الشامل للجميع مع الاتحاد الأفريقي. ودعا رئيس الهيئة التابعة للجماعية الاقتصادية، خلال زيارته إلى بوركينا فاسو في 16 أيلول/سبتمبر، وهي أول زيارة يقوم بها رئيس دولة من دول الجماعة الاقتصادية إلى البلد منذ انسحابه من هذه المنظمة دون الإقليمية، إلى المشاركة البناءة من أجل إعادة بناء الثقة وتعزيز التعاون الأمني على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك في مجال مكافحة الإرهاب. وفي 6 تشرين الأول/أكتوبر، عيَّن مجلس الوزراء النظامي للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، في دورته الثالثة المعقودة في داكار، وزيرَ الاقتصاد والمالية للفترة الانتقالية في بوركينا فاسو رئيساً للمجلس لولاية مدتها سنتان. وبالإضافة إلى ذلك، في 18 تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت سيراليون، بصفتها رئيسةً لمجلس الأمن، اجتماعا في موضوع

”تعزيز التعاون الإقليمي على مكافحة الإرهاب في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل“، ترأسه الرئيس جوليوس مادا بيو.

16 - وأحرزت عدة بلدان تقدما في إصلاحاتها الدستورية والمؤسسية. ففي نيجيريا، وفي أعقاب مشاورات وطنية أُجريت في تموز/يوليه، عقدت لجنة استعراض الدستور التابعة للجمعية الوطنية جلسة استماع علنية في 22 أيلول/سبتمبر بشأن المقترحات الرئيسية التي تتناول مسائل الاستقلال الذاتي للحكومات المحلية، وضبط الأمن في الولايات، والإصلاح الانتخابي، وإدماج المنظور الجنساني والمنظور الشامل للإعاقة. وفي توغو، أدى تشكيل حكومة مؤلفة من 27 عضوًا في 8 تشرين الأول/أكتوبر إلى اكتمال انتقال البلد إلى النظام البرلماني في ظل الجمهورية الخامسة.

17 - واكتسبت الجهود المبذولة في مجال الحوكمة ومكافحة الفساد زخماً في بعض البلدان. وفي ليبريا، تعهَّد الرئيس، جوزيف بواكاي، بتعزيز تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال زيارة قام بها المدير العام لفريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا في الفترة من 11 إلى 13 آب/أغسطس. وفي السنغال، اعتمد البرلمان، في 25 آب/أغسطس، قانوناً جديدًا يعيد هيكلة المكتب الوطني لمكافحة الفساد ويعزز التصريح بالممتلكات وحماية المبلغين عن المخالفات. وفي الفترة بين تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر في غامبيا، ألقت المظاهرات التي جرت بقيادات شبابية، احتجاجاً على المظالم الاقتصادية ومزاعم الفساد المرتبطة ببيع ممتلكات الرئيس الأسبق، يحيى جامع، الضوء على أهمية المطالب الشعبية المستمرة من أجل المساءلة. وفي خضم وُرود إفادات عن لجوء الشرطة إلى استخدام القوة المفرطة، أكد الرئيس، أداما بارو، مجددًا حق المواطنين في الاحتجاج السلمي، فيما حث على ضبط النفس. أما التحقيقات التي فتحتها لجنة برلمانية متخصصة والمكتب الوطني لمراجعة الحسابات، في أيار/مايو، بشأن ادعاءات بالفساد في بيع وتصريف الحكومة لممتلكات الرئيس الأسبق، جامع، فلا تزال متواصلة.

18 - واستمرت الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار السياسي والتماسك الوطني في عدة بلدان. ففي سيراليون، واصلت الحكومة والمؤتمر الشعبي العام، وهو الحزب الرئيسي في المعارضة، تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة المشتركة بين الأحزاب بشأن استعراض النظام الانتخابي والهيئات الإدارية. وفي موريتانيا، تلقى الرئيس محمد الشيخ الغزواني، في 13 تشرين الأول/أكتوبر، تقريراً عن الأعمال التحضيرية للحوار الوطني من منسق الحوار، موسى فال، يشير إلى اختتام المرحلة الأولى من الحوار. وفي 18 أيلول/سبتمبر، أدى تعديل وزاري على الحكومة إلى زيادة تمثيل المرأة والمجتمعات المهمَّشة في الوظائف الرئيسية.

باء - الحالة الأمنية

19 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازداد تفاقم الحالة الأمنية في جميع أنحاء المنطقة، حيث اتسمت باستمرار الأنشطة الإرهابية وأعمال العنف الطائفي والعمليات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية. فقد وسّعت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، وتنظيم الدولة الإسلامية في ولاية الساحل، وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا، وجماعة أهل السنة للدعوة والجهاد (المعروفة أيضًا باسم ”بوكو حرام“) من نطاق تواجدها وكثفت هجماتها في جميع أنحاء منطقة الساحل الأوسط والدول الساحلية المجاورة. وقد كثفت الحكومات ردودها العسكرية لإعادة بسط سلطة الدولة، بينما زاد الشركاء الإقليميون جهودهم المبذولة لتوطيد التنسيق لمواجهة التهديدات العابرة للحدود.

20 - وفي بوركينا فاسو، كثفت الجماعات الإرهابية من استخدام الطائرات المسيَّرة لشن هجماتها في المناطق الشمالية والشرقية. ففي 12 آب/أغسطس، ألقت عناصر مسلحة مجهولة الهوية أجهزة متفجرة يدوية الصنع من طائرة مسيَّرة استهدفت بها طائرة هليكوبتر مستأجَرة من برنامج الأغذية العالمي كانت تحلق في سولي، بالمنطقة الشمالية، مما أدى إلى إصابة أربعة أشخاص. وفي 17 آب/أغسطس، استهدفت ستة أجهزة متفجرة ألقتها طائرات مسيَّرة مفرزةً تابعة للجيش في المنطقة نفسها. وفي 18 أيلول/سبتمبر، هاجمت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين ثلاث منشآت عسكرية في دجيبو بمقاطعة سوم، مما أسفر عن قتل ثمانية جنود من بوركينا فاسو. وفي 20 أيلول/سبتمبر، صدت القوات المسلحة الوطنية اعتداءً واسع النطاق على قاعدة عسكرية في فوتوري بالمنطقة الشرقية، مما أسفر عن قتل 100 من المعتدين.

21 - وفي مالي، حافظت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين والجماعات المنتسبة إليها على زخم عملياتها. ففي 19 آب/أغسطس، شنت الجماعة هجوما على قاعدة تابعة لجيش مالي في بلدة فارابوغو بمنطقة سيغو، مما أسفر عن قتل 10 جنود وفرض حصار على البلدة. وفي 22 آب/أغسطس، أعادت القوات المسلحة المالية بسط سيطرتها على البلدة. وفي اليوم نفسه، أعاد مجلس الوزراء إسناد مبلغ 135 مليون دولار لجهود مكافحة الإرهاب كان مخصصاً في السابق للانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك، نفّذت قوات الأمن عمليات كبيرة لمكافحة الإرهاب في بلدات كاييس وسيغو ونيورو في منطقة الساحل الواقعة في غرب البلد. كما وفرت القوات حراسة مرافِقة لشاحنات نقل الوقود والقوافل على امتداد ممرات النقل الرئيسية بين أبيدجان وباماكو وداكار، لمكافحة الحصار الاقتصادي الذي فرضته جماعة نصرة الإسلام والمسلمين هناك منذ 3 أيلول/سبتمبر. وعلى الرغم من تلك الجهود، تمادت الجماعة في هجماتها على المنشآت العسكرية و مركبات نقل الوقود التي تمر على الطرق ذات الأهمية الاستراتيجية التي تربط مالي بكوت ديفوار وموريتانيا والسنغال. وفي يومَي 13 و 14 أيلول/سبتمبر، هاجمت الجماعة حوالي 60 ناقلة وقود على امتداد طريقَي ديدياني - كولوكاني وكايس - نيورو بمنطقة الساحل. وفي 17 تشرين الأول/أكتوبر، دمرت الجماعة عشرات من شاحنات نقل الوقود في منطقة سيكاسو وعطَّلت طرق الإمداد الحيوية، مما أدى إلى نقص حاد في الوقود والغذاء والخدمات الأساسية. وقد أثَّر ذلك سلباً على النشاط الاقتصادي والسكان ودفع الحكومة إلى إغلاق المدارس والجامعات في الفترة من 27 تشرين الأول/أكتوبر إلى 9 تشرين الثاني/نوفمبر.

22 - وفي النيجر، ظلت الحالة الأمنية متوترة، لا سيما في منطقة تيلابيري. وفي 4 آب/أغسطس، أُعلن عن انطلاق مبادرة "*جاركوار كاسا*" ("دروع الوطن") المدعومة من الحكومة لتعبئة الدعم من المدنيين في مواجهة الجريمة في المناطق الحضرية وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في السلامة العامة. غير أنه في 10 آب/أغسطس، أفادت تقارير عن مقتل 14 جنديًا في أحد الكمائن. وفي 12 آب/أغسطس، فرّ أكثر من 500 فرد من السكان، معظمهم نساء وأطفال، من بلدة أدربوكان (منطقة تاهوا) إلى بلدة أفالا (منطقة تيلابيري) بعد أن هددت الجماعات المسلحة بفرض الزكاة. وفي 14 آب/أغسطس، شنَّ إرهابيون مشتبه فيهم هجوما على شاحنة كانت تقلُّ ركاباً في بلدة ميهانا (منطقة تيلابيري)، أسفر عن قتل 21 مدنيًا. وفي 15 آب/أغسطس، أفادت تقارير أن قوات الدفاع والأمن قتلت قائدا رئيسيا في جماعة بوكو حرام، هو إبراهيم محمدو، في جزيرة شيلاوا بمنطقة ديفا. وقد أودت الهجمات اللاحقة التي وقعت يومَي 12 و 15 أيلول/سبتمبر في تيلابيري بحياة 42 شخصًا على الأقل، من بينهم 20 جنديًا.

23 - وواجهت البلدان الساحلية المتاخمة لوسط منطقة الساحل تزايد التهديدات الممتدة الآثار. ففي 1 آب/أغسطس، نشرت السنغال وحدات جديدة متخصصة في العمليات في كيدوغو وسرايا وتامباكوندا

لتعزيز الأمن على امتداد حدودها مع مالي. وفي بنن، في 10 أيلول/سبتمبر، شّن حوالي 200 مهاجم مسلح، قيل إنهم من نيجيريا المجاورة، اعتداءً على قرية كالالي بمقاطعة بورغو، وأوقعوا بجنود من قاعدة عسكرية قريبة واستهدفوا مركز الشرطة المحلية. ووفقًا لما ذكرته السلطات الكنسية المحلية، لم ترد أي إفادات عن وقوع ضحايا، على الرغم من اختطاف ستة أفراد من السكان لا يزالون في عداد المفقودين. وفي 5 تشرين الأول/أكتوبر، أسفر هجوم آخر على مركز للشرطة في سيغبانا قُرب الحدود النيجيرية عن قتل عدد من ضباط الشرطة من بنن.

24 - وازدادت الحوادث الأمنية في مناطق الحدود الثلاثية بين بوركينا فاسو وكوت ديفوار وغانا. ففي 24 آب/أغسطس، ألقت السلطات في بوركينا فاسو القبض على ستة مسؤولين إيفواريين، من مديرية إعانة ومساعدة اللاجئين وعديمي الجنسية، بتهمة التجسس وذلك في منطقة توغبو بمقاطعة تيهيني. وفي اليوم التالي، قتل مسلحون مجهولو الهوية أربعة مدنيين في بلدة ديفيتا (مقاطعة تيهيني). وفي 24 آب/أغسطس أيضًا، في غانا، أدت المنازعات على الأراضي والصدامات العرقية في بلدة غبينيري بمنطقة سولا - تونا - كالبا، إلى نزوح حوالي 000 14 شخص فروا إلى مقاطعة بونكاني في كوت ديفوار وإلى بوركينا فاسو. ومن بين أولئك النازحين، عاد 500 12 شخص منذ ذلك الحين، ومكث 500 1 في بونكاني. وفي 14 أيلول/سبتمبر، اشتعل فتيل التوترات في بلدة هاميلي، على مقربة من الحدود مع بوركينا فاسو، في أعقاب وُرود إفادات عن تعرُّض ناشط سياسي من بوركينا فاسو للاختطاف. وقد هاجم متظاهرون المراكز الحدودية وحمَّلوا عناصر من قوات "متطوعون من أجل الدفاع عن الوطن" في بوركينا فاسو المسؤولية عن اختطاف أحد اللاجئين من بوركينا فاسوا في غانا.

25 - وفي نيجيريا، استمرت الأنشطة الإرهابية في الشمال الشرقي والشمال الغربي، إلى جانب النزاعات المتكررة ذات الصلة بالموارد في المناطق الأخرى، وهو ما يؤكد الطابع المتعدد الأوجه لمسألة انعدام الأمن في البلد. وفي 19 آب/أغسطس، شنَّ معتدون هجوما على مسجد في منطقة أونغوان مانتاو بولاية كاتسينا، مما أسفر عن قتل 32 فردا من المصلين. وفي 5 أيلول/سبتمبر، قام إرهابيون بمداهمة قرية داراجامال بولاية بورنو فقتلوا 63 شخصًا، من بينهم 5 جنود و 58 مدنيًا. وفي نفس الفترة، هاجم مسلحون بلدة أوكي أودي بولاية كوارا فقتلوا 12 فردا من حراس الغابات. وقد نفّذت القوات المسلحة النيجيرية ضربات جوية في ولايتَي بورنو ويوبي في 23 آب/أغسطس و 18 أيلول/سبتمبر، وقيل إنها تمكنت من القضاء على 35 عنصرا و 25 عنصرا من الإرهابيين المزعومين، على التوالي. وفي 31 آب/أغسطس، أفادت القوات المسلحة النيجيرية عن إطلاق سراح 117 رهينة واعتقال 150 من المسلحين المشتبه فيهم خلال عمليات نفّذتها في الشمال الشرقي والشمال الغربي من البلد. وفي 17 تشرين الثاني/نوفمبر، اختُطفت 25 فتاة من تلميذات مدرسة البنات الثانوية الشاملة التابعة للحكومة في بلدة ماغا، بمنطقة حكومة دانكو واساغو المحلية في ولاية كيبي، المتاخمة لمقاطعة أليبوري في بنن. ووقعت عدة هجمات في ولاية بورنو، من بينها اختطاف وقتل ضابط عسكري برتبة عميد في 17 تشرين الثاني/نوفمبر.

26 - واستمرت الاشتباكات بين المزارعين والرعاة في تأجيج حدة انعدام الأمن، لا سيما في ولاية بينوي، حيث أسفرت أعمال العنف المتكررة في الفترة بين 23 و 28 آب/أغسطس عن قتل 14 شخصًا وإصابة 14 شخصا آخرين بجروح. وفي 8 تشرين الأول/أكتوبر، ذكرت وكالة إدارة حالات الطوارئ في ولاية بينوي أن 17 منطقة من مناطق الحكومة المحلية في الولاية البالغة عددها 23 منطقة تعرَّضت للهجمات التي يشنها الرعاة، مما أدى إلى نزوح أعداد كبيرة من المدنيين أو جعلهم في حالة عجز مالي، وعطَّل الأنشطة

الاقتصـــادية المحلية، وعمَّق أزمة الأمن الغذائي في نيجيريا. وردًا على ذلك، اتخذت الوزارة الاتحادية لتنمية الثروة الحيوانية في تشرين الأول/أكتوبر التدابير اللازمة لعصرنة قطاع المواشي والحد من الرعي في الحقول المشاعة والتخفيف من حدة النزاعات مع المجتمعات المحلية الزراعية.

27 - وظلت الجريمة المنظمة عبر الوطنية مصـــدر قلق كبير. فقد أفادت الســـلطات في جميع أنحاء المنطقة عن ضـــبطها كميات كبيرة من المواد المخدرة، وهو ما يعكس اســـتمرار دور غرب أفريقيا في ذلك باعتبارها مركزَ عبور رئيســي لشـبكات الاتجار غير المشـروع بالمخدرات. وفي 15 آب/أغسـطس، اعتقلت السلطات الانتقالية في غينيا 28 مشتبهًا فيه وصادرت 106 كيلوغرامات من القنب. وفي 22 آب/أغسطس، قامت ســـلطات غانا بإتلاف 513 6 كيلوغراما من القنب و 1,5 كيلوغراما من الكوكايين وحوالي 6 ملايين كبســولة من عقار ترامادول و "إكســتاســي" ومواد أخرى تُقدَّر قيمتها بحوالي مليون دولار. وفي 22 أيلول/ سـبتمبر، وفي إطار عملية "كوريمبي" في خليج غينيا، اعترضـت سـفينتان تابعتان للبحرية الفرنسـية سـفينة صـــيد غير مســـجلة قبالة غرب أفريقيا، حيث ضـــبطت على متنها 9,6 أطنان من الكوكايين تُقدَّر قيمتها بحوالي 600 مليون دولار. وفي 24 أيلول/سبتمبر، أفادت السلطات في السنغال عن ضبطها أكثر من 306 كيلوغرامات من الكوكايين في عمليات نفّذتها على مدى خمسـة أيام، بما في ذلك على مقربة من الحدود مع مالي وفي مطار داكار الدولي، تُقدَّر قيمتها السوقية بأكثر من 50 مليون دولار.

28 - واستمر ظهور بوادر التحسُّن على الأمن البحري في خليج غينيا، رغم أن ضـعف التنسـيق وتبادل المعلومات بين القوات البحرية الإقليمية والجهات الفاعلة المدنية في المنطقة أعاق الردع والاستجابة. ووَردت إفادة عن شـروع في عمل واحد من أعمال القرصـنة خلال الفترة المشـمولة بالتقرير، في 28 آب/أغسـطس، حين حاول قراصنة دون جدوى اعتلاء ناقلة مواد كيميائية ترفع علم مالطة، قبالة ساحل لومي.

29 - وفي هذا الســـياق، نُفّذت المبادرات الإقليمية والقارّية الرامية إلى تشـــجيع وتعزيز التعاون الأمني الجماعي. شاركت نائبة الأمين العام في مؤتمر القمة الافتتاحي لرؤساء أركان الدفاع الأفارقة، الذي عُقد في أبوجا في الفترة من 25 إلى 27 آب/أغسـطس، حيث جرى التشـديد على ضـرورة معالجة الأسـباب الجذرية للنزاع وانعدام الأمن والدعة إلى اســـتجابات موحدة واســـتباقية المنحى. وقد ســـعى مؤتمر القمة إلى تعزيز التعاون العسـكري، بما في ذلك مكافحة الإرهاب وإيجاد حلول متكاملة لمواطن الضـعف الهيكلية، مع التأكيد على الاســـتثمار في التعليم ورأس المال البشـــري. وفي 29 آب/أغســـطس، تباحث وزراء المالية والدفاع في الجماعة الاقتصـــادية لدول غرب أفريقيا خيارات التمويل الكفيلة بتفعيل القوة الإقليمية لمكافحة الإرهاب، في أعقاب اجتماع تقني للخبراء يومَي 27 و 28 آب/أغسـطس عُقد أيضـا في أبوجا. وفي يومَي 3 و 4 أيلول/ سـبتمبر، عقد المركز النيجيري لمكافحة الإرهاب ومفوضـية الجماعة الاقتصـادية لدول غرب أفريقيا مؤتمراً إقليمياً يرمي إلى تيسير الحوار وتعزيز تدابير التصدي المنسق لتزايد الإرهاب والتطرف العنيف في المنطقة. وفي 30 أيلول/سبتمبر، تطرَّق اجتماع على مستوى وزاري لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى الأزمة الأمنية والإنسـانية المتصـاعدة في منطقة السـاحل، حيث دعا إلى تنفيذ عمليات انتقال شـاملة للجميع وتعزيز التعاون بشأن مكافحة الإرهاب، وإصلاح الحوكمة، وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود.

جيم - السياق الاجتماعي والاقتصادي

30 - خلال الفترة المشـمولة بالتقرير، أظهرت منطقة غرب أفريقيا ومنطقة السـاحل قدرة اقتصـاداتها على الصـــمود عموماً، على الرغم من التضـــخم، ومحدودية الحيز المالي، والآثار المترتبة عن انعدام الأمن

والصدمات المناخية. ومع ذلك، استمر ارتفاع أعباء خدمة الديون، وتقلُّب أسعار السلع الأساسية في تقييد الإنفاق العام وتعريض الفئات السكانية الضعيفة للمشاق الاجتماعية والاقتصادية.

31 - ووفقاً لما ذكرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، بلغ نمو إجمالي الناتج المحلي في غرب أفريقيا في عام 2024 ما نسبته 3.6 في المائة، ومن المتوقع أن يبلغ في عامَي 2025 و 2026 ما نسبته 4,1 و 4,3، على التوالي. ويُعزى هذا النمو إلى قطاعات التعدين والتصنيع والزراعة. أما النيجر، التي سجلت أعلى معدل نمو في المنطقة حيث بلغ ما نسبته 10,3 في عام 2024، فمن المتوقع أن تحقق نموا معتدلاً في عام 2025 مع استقرار الاستثمارات في الصناعات الاستخراجية. وتواصل كوت ديفوار ريادتها لأسواق الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، مستفيدةً من التنويع الصناعي وثقة المستثمرين. وحافظت بنن وتوغو على أداء ثابت، مدعومًا بالإصلاحات الرقمية والمالية، وإنْ كان النمو في توغو قد تباطأ بشكل طفيف في خضم التقشف المالي، وحالة عدم اليقين على الصعيد الإقليمي.

32 - وواصلت كابو فيردي الترويج للسياحة المستدامة والاقتصاد الأزرق والخدمات الرقمية والقدرة على تحمل تغير المناخ. واستقرت حالة الاقتصاد الكلي في غانا، حيث انخفض التضخم إلى 9,4 في المائة اعتباراً من أيلول/سبتمبر (وهو أدنى مستوى له منذ كانون الأول/ديسمبر 2021)، ومن المتوقع أن يكون النمو معتدلًا. وبدأت نيجيريا تشهد الأثر المبكر لإجراءاتها المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي لعام 2023، حيث من المتوقع أن يحقق إجمالي ناتجها المحلي نموا بنسبة 3,2 في المائة. ومع ذلك، يظل التضخم مرتفعًا عند 20,1 في المائة، ولا يزال ارتفاع أسعار المواد الغذائية مستمرا. وقد زادت الحكومة من استثماراتها في الزراعة للحد من الاعتماد على الاستيراد وتعزيز الأمن الغذائي على المدى الطويل. وواجهت غينيا، على الرغم من نزعة تفاؤلها إزاء مشروع استغلال منجم سيماندو لركاز الحديد، ضغوطًا مالية قصيرة الأجل، من بينها أزمة السيولة التي أثارت شعوراً بالإحباط لدى العموم.

33 - وفي وسط منطقة الساحل، أفادت البلدان عن إحرازها تقدما في تصحيح أوضاع المالية العامة والإصلاحات المتعلقة بالحوكمة. وقد أُعطيت الأولوية للاستثمار الزراعي لتعزيز المنظومات الغذائية، رغم أن أشكال انعدام الأمن والمخاطر المناخية لا تزال تطرح تحديات كبيرة.

34 - وتجسِّد المؤشرات المالية والنقدية على نطاق المنطقة برمتها القدرة على الصمود وحالة من الضعف على حد سواء. فمن المتوقع أن ينخفض معدل التضخم من نسبة متوسطها 24,2 في المائة في عام 2024 إلى 19,2 في المائة بحلول نهاية عام 2025، بفعل انتهاج سياسة نقدية أكثر تشددا، وتحسُّن سلاسل الإمداد، وجهود تحقيق الاستقرار في البلدان ذات الاقتصادات الكبرى مثل نيجيريا. ومن المتوقع أن تنخفض مستويات الدَّين العام بشكل طفيف من 68,9 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2024 إلى 66,8 في المائة منه في عام 2025، على الرغم من أنها لا تزال أعلى من المتوسط على الصعيد القاري. وفي ظل أن تبلغ نسبة تكاليف خدمة الدَّين حسب التقديرات 3,7 في المائة من إجمالي الدخل القومي، فإن الحيز المالي لا يزال محدودًا، وهو ما يقيد الإنفاق الحكومي على القطاعات الأساسية مثل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

35 - وأدى استمرار الضغوط الاجتماعية والاقتصادية إلى إعاقة التقدم المحرز نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في غرب أفريقيا. فرغم أن أداء معظم بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية في درجة التقييم على مؤشر أهداف التنمية المستدامة تجاوز متوسط الأداء القاري البالغ 54 في المائة، لم يصل أي

بلد منها إلى المقياس العالمي البالغ 68,6 في المائة. ويهدد تضاؤل تدفق المعونة، ونُظم التعريفة الجمركية المعقدة، وضُعف تعبئة الإيرادات المحلية بعكس مسار المكاسب السابقة. ولا يزال الفقر المتعدد الأبعاد متفشياً على نطاق واسع، حيث تسهم في تفاقمه محدودية الحصول على الخدمات الأساسية وعدم تكافؤ الفرص الاقتصادية. وفي الوقت نفسه، لا يزال ارتفاع أسعار السلع الأساسية يثقل ميزانيات الأُسر، لا سيما بين السكان ذوي الدخل المنخفض والنازحين داخليا والمتضررين من النزاعات.

دال - سياق العمل الإنساني

36 - ظلت الظروف الإنسانية في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل مزرية، بفعل استمرار انعدام الأمن والنزوح والصدمات المناخية التي استمرت في إجهاد القدرة على المواجهة التي هي محدودة أصلاً. ففي المناطق المتأثرة بانعدام الأمن، لا يزال السكان نساءً وأطفالاً وشباباً يتعرَّضون لانتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوقهم، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، الذي لا يزال منتشراً على نطاق واسع ويتفاقم بسبب النزوح والشدائد الاقتصادية وضعف نُظم الحماية.

37 - وأدت الفيضانات المرتبطة بالأمطار الغزيرة الناجمة عن تغير المناخ وعدم كفاية إدارة المياه إلى تعطيل أسباب الحياة وسبل المعيشة بشكل حاد وإلحاق الضرر بالبنى التحتية. ويُقدَّر أن عدد المتضررين يبلغ حوالي 800 896 شخص في جميع أنحاء المنطقة، حيث كانت نيجيريا أكثر بلدانها تضررا (900 402 شخص)، تليها النيجر (300 305 شخص) وكابو فيردي (000 95 شخص) وغينيا (100 60 شخص). ومنذ بداية موسم الأمطار، أُبلغ عما لا يقل عن 448 حالة وفاة و 215 1 إصابة وأكثر من 500 140 حالة نزوح في جميع أنحاء المنطقة. وقد تسببت الفيضانات في أضرار أصابت 050 75 منزلا أو دمرتها وعطَّلت 10 مرافق صحية و 45 مدرسة.

38 - وفي 3 أيلول/سبتمبر، أفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن عدد النازحين داخلياً في بوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا بلغ 5,2 ملايين شخص، دون تغيير عما كان عليه في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. واستضافت هذه البلدان أيضًا 700 781 من اللاجئين وطالبي اللجوء، بزيادة عن عددهم البالغ تقريباً 000 755 شخص. واستضافت موريتانيا 798 176 شخص، فيما استضافت بنن وكوت ديفوار وغانا وتوغو مجتمعةً 146 177 شخص. ولا تزال سُبل الحصول على الخدمات الأساسية أمرًا حيويا، لا سيما بالنسبة لأشد الفئات ضعفًا.

39 - وظلت إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية خاضعة لقيود شديدة، خاصة في منطقة الساحل، بسبب انعدام الأمن وقيود التنقل المفروضة على عمال الإغاثة. وقد أعاقت هذه الظروف إيصال المساعدات إلى السكان المتضررين. كما أدت حالات النقص في التمويل إلى إضعاف القدرة على الاستجابة. ففي 3 نوفمبر/تشرين الثاني، لم يتم الحصول إلا على 23 في المائة من نداء الأمم المتحدة الإنساني البالغ 3,1 بلايين دولار المطلوب لمساعدة 6,9 ملايين شخص في بوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا، وهو ما يترك الملايين دون إمدادهم بما يكفي من الدعم.

هاء - حقوق الإنسان

40 - كانت حالة حقوق الإنسان في العديد من بلدان المنطقة لا تزال مثيرة للقلق، حيث اتسمت بالقيود المفروضة على الحيز المدني، والتحديات الماثلة أمام استقلال القضاء، والانتهاكات المستمرة للحريات

الأساسية. وقد أثارت الإجراءات القضائية والأمنية التي استهدفت الجهات الفاعلة من الأوساط السياسية والمجتمع المدني جدلًا بين عموم الجمهور بشأن مراعاة الأصول القانونية وحرية التعبير.

41 - وفي العديد من البلدان في المنطقة، لاسيما في سياقات الانتخابات والعمليات الانتقالية، اشتدت القيود المفروضة على الحيز المدني والسياسي. وعلى وجه التحديد، تعرَّضت الشخصيات السياسية للاستبعاد، وتأثرت حرية التعبير واستقلال القضاء إلى حد كبير. ففي مالي، اعتقلت السلطات الانتقالية، في آب/أغسطس، عدة شخصيات سياسية وعناصر من قوات الدفاع والأمن، بدعوى وجود مؤامرة مزعومة لزعزعة استقرار الفترة الانتقالية. وكان من بين المعتقلين رئيسا الوزراء السابقان موسى مارا وشوغيل مايغا، اللذان أُلقي عليها القبض بتهمة "المس بمصداقية الدولة ومعارضة السلطة الشرعية" و"الاختلاس والتزوير وإساءة استخدام المال العام"، على التوالي. وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر، تم استبعاد ضابطين عسكريين من رتبة لواء أول، كانا قد أُلقي عليها القبض فيما يتعلق بالمؤامرة المزعومة، من الجيش إلى أجل غير مسمى. وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر، حُكم على السيد مارا بالسجن لمدة عامين، منها عام مع وقف التنفيذ. وقد أعربت الجهات الفاعلة من أوساط المجتمع المدني عن قلقها إزاء تقلُّص هامش تحرك المعارضة السياسية واستغلال الإجراءات القضائية لقمع أصوات المعارضة.

42 - وفي غينيا، قامت السلطات الانتقالية، في 22 آب/أغسطس، بتعليق أنشطة ثلاثة أحزاب معارِضة، بدعوى عدم امتثالها للالتزامات القانونية، وفرضت عقوبات على عدة منافذ إعلامية بعد أن اتهمتها بالتحيز في تغطيتها لعملية الاستفتاء الدستوري. وقد أدت تلك الإجراءات، إلى جانب وُرود إفادات عن فرض قيود على التجمعات السياسية واعتقال أنصار المعارضة، إلى زيادة حدة التوتر قبل الاستفتاء. وفي 29 آب/أغسطس، أعربت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب عن قلقها إزاء تزايد الانتهاكات، بما في ذلك وُرود إفادات عن حالات الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري، وحثت السلطات على التمسك بالحقوق الأساسية ومراعاة الأصول القانونية.

43 - وتعرَّضت حرية التعبير واستقلال القضاء للضغوط في عدة بلدان. ففي النيجر، قامت السلطات الانتقالية في 7 آب/أغسطس بحل ثلاث نقابات قضائية رئيسية، من بينها النقابة المستقلة للقضاة واتحاد القضاة، ونقابة الوكلاء القضائيين، بدعوى تورطها في سوء السلوك والفساد. وقد أدان اختصاصيو القانون ومنظمات المجتمع المدني هذا التصرف حيث اعتبروه مسًّا باستقلال القضاء. وفي 14 آب/أغسطس، تصاعدت التوترات بعد لجوء الرئيس، عبد الرحمان تشياني، إلى قاضيَين من النقابة المستقلة للقضاة من منصبهما، فأدى ذلك إلى إضراب وطني في 15 آب/أغسطس تحت شعار "العدالة الميتة". وفي 6 أيلول/سبتمبر، أُلقي القبض على صحفي مرموق، مما أثار مخاوف الأطراف المعنية الوطنية إزاء حرية الإعلام.

44 - وفي بوركينا فاسو، في الفترة ما بين 10 و 14 تشرين الأول/أكتوبر، ألقى أعضاء مفترضون في مجلس الأمن القومي القبض على محامٍ و 10 من كبار القضاة، قيل إنه جاء انتقاماً لقرار قانوني وتم اقتيادهم إلى مكان مجهول. غير أن بياناً حكومياً صدر في 13 تشرين الثاني/نوفمبر اتهمهم بالتستُّر على وقائع ورفض قضية هامة من قضايا الفساد في عام 2021.

45 - وفي يومَي 13 و 14 تشرين الأول/أكتوبر، احتُجز ثلاثة صحفيين أيضاً لنشرهم دون إذن نسخة نصية للمقابلة التي أجراها الرئيس في 28 أيلول/سبتمبر. وفي وقت سابق، في 7 تشرين الأول/أكتوبر، أعلن وزير الأمن عن إلقاء القبض على ثمانية أشخاص من موظفي "منظمة السلامة"، غير الحكومية الدولية،

أربعةٌ منهم رعايا أجانب والأربعة الآخرون مواطنون من بوركينا فاسو، وذلك بتهمة "التجسس والخيانة". وأطلِق سراحهم في 30 تشرين الأول/أكتوبر. وقد ادعى الوزير أن تلك المنظمة غير الحكومية أطلعت كيانات أجنبية على معلومات ذات طابع أمني وحساس، وهو تصرف نفته المنظمة.

46 - وفي السنغال، أعربت منظمات المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان عن قلقهم إزاء الإجراءات القضائية التي تستهدف أفراداً بدعوى نشرهم معلومات مغلوطة وإهانة رئيس الدولة، واعتبرت هذه الإجراءات بمثابة تقييد لحرية التعبير. وفي غينيا - بيساو، أغلقت السلطات في 15 آب/أغسطس عدد من المحطات الإذاعية الأجنبية الناطقة باللغة البرتغالية مدَّعيةً تحيزها فعمدت إلى طرد ممثليها من البلد.

47 - وفي توغو، دفعت ادعاءات باستخدام المفرط للقوة والاعتقالات التعسفية خلال الاحتجاجات التي جرت بقيادات شبابية في حزيران/يونيه فريق التدخل القضائي لمكافحة التعذيب في أفريقيا إلى رفع دعوى قضائية في 8 آب/أغسطس ضد الحكومة ومسؤولي الأمن. كما أدانت منظمات المجتمع المدني الحظر الذي فرضته حركة 6 حزيران/يونيه على التظاهرات اللاحقة. وفي غامبيا، في الفترة بين آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، اعتُقل ما لا يقل عن 19 متظاهرًا خلال الاحتجاجات السلمية التي طالبت بمحاسبة الحكومة. وفي حادث منفصل، وقع في 26 أيلول/سبتمبر، أدت وفاة شاب يُدَّعى أنه كان محتجزاً لدى الشرطة إلى اشتباكات عنيفة بين الشرطة والشباب.

واو - المسائل الجنسانية والشباب

48 - لا تزال النساء والفتيات في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل يواجهن زواج الأطفال والزواج القسري والعنف الجنسي وارتفاع معدلات الانقطاع عن الدراسة، لا سيما في بوركينا فاسو وغينيا ومالي والنيجر، حيث يؤدي انعدام الأمن وندرة الموارد إلى اشتداد ضعفهن. وردًا على ذلك، اعتمدت الجمعية التشريعية الانتقالية لبوركينا فاسو في 1 أيلول/سبتمبر نسخة منقحة من قانون الأحوال الشخصية والأسرة، ورفع الحد الأدنى لسن الزواج إلى 18 عامًا، وجعل الرضى شرطًا قانونيًا للزواج، وأزال التمييز الجنسان في حقوق الإرث.

49 - واستمر اتساع نطاق مشاركة الشباب في عمليات السلام والعمليات السياسية في جميع أنحاء المنطقة. ففي 29 آب/أغسطس، أطلقت ليبريا خطة عملها الوطنية المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، لتنضم بذلك إلى نيجيريا وغامبيا في اعتماد خطط عمل وطنية من هذا القبيل. وتعكف بنن على استكمال خطة عملها الوطنية المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، فيما استهلت بوركينا فاسو وغانا وغينيا ومالي والسنغال العمليات الخاصة بكل منها. واضطلع الشباب في مالي والنيجر بأدوار متزايدة الفعالية في مجالات الحوار المجتمعي وبناء السلام ونظم الإنذار المبكر، حيث عملوا في كثير من الحالات على سد أوجه النقص الخطير في المناطق التي للدولة فيها وجود محدود.

ثالثا – أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

ألف – المساعي الحميدة والمهام الخاصة التي اضطلع بها الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

50 – على الرغم من أزمة السيولة التي أدت إلى تعليق بعض الأنشطة، ظل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل متمسكا بتنفيذ الولاية المنوطة به. فقد واصل الممثل الخاص تعزيز الحوار والتعاون الإقليمي من خلال مساعيه الحميدة، والعمل مع الأطراف الرئيسية صاحبة المصلحة في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل للتصدي للتحديات المستمرة المتعلقة بالأمن والحوكمة. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، أعاد تأكيد التزام الأمم المتحدة بدعم الآليات الإقليمية والعمليات السياسية بقيادات أطراف وطنية.

51 – وفي كوت ديفوار، واصل الممثل الخاص العمل مع جميع الجهات السياسية الرئيسية صاحبة المصلحة من أجل الدعوة إلى إجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع. وقد أجرى بعثتين، الأولى في الفترة من 17 إلى 26 أيلول/سبتمبر والثانية في الفترة من 23 إلى 29 تشرين الأول/أكتوبر، شجع خلالهما على الحوار وبناء الثقة بين الأطراف الفاعلة السياسية لتعزيز الثقة في العملية الانتخابية والتخفيف من خطر العنف.

52 – ودعماً لعمليات الانتقال الديمقراطي وللحكم الدستوري، شارك الممثل الخاص في المعتكف السنوي الرابع للمبعوثين الخاصين والممثلين السامين، الذي عقده المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية في داكار، في الفترة من 14 إلى 16 أيلول/سبتمبر. وخلال المعتكف، أكد الممثل الخاص على أهمية القيادة على الصعيد الإقليمي وقدرة المؤسسات على الصمود والإرادة السياسية فيما يتعلق بحماية المعايير الديمقراطية وإدارة عمليات الانتقال المعقدة.

53 – ولتعزيز التعاون الإقليمي في مجال الأمن، واصل الممثل الخاص انخراطه النشط في المشاورات الرفيعة المستوى مع الشركاء الإقليميين والدوليين. فقد شارك في الفترة من 25 إلى 27 آب/أغسطس في مؤتمر قمة رؤساء أركان الدفاع الأفارقة في أبوجا حيث أعاد التأكيد على الدور المحوري الذي تؤديه نيجيريا في الأمن الإقليمي ودعا إلى تعزيز التضامن بين الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ونظيراتها في اتحاد دول منطقة الساحل.

54 – وفي يومَي 3 و 4 أيلول/سبتمبر، ألقى الممثل الخاص كلمة أمام المؤتمر الإقليمي المعني بمكافحة الجماعات الإرهابية الناشئة، الذي شارك في استضافته المركز الوطني النيجيري لمكافحة الإرهاب ومفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا. وقد حثَّ المشاركين على الانتقال من الكلام الخطابي إلى العمل الموحد، وشدد على ضرورة اتباع نُهج شاملة تقوم على إدماج مسائل الأمن والحوار الشامل للجميع وانخراط الشباب والنساء والتنمية المستدامة. وفي 8 تشرين الأول/أكتوبر، وأثناء اجتماع المبعوثين الخاصين لمنطقة الساحل في داكار، الذي شارك في رئاسته الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، جواو كرافينهو، والممثلة الخاصة من الدانمرك، بيرغيت ماركوسن، أكد الممثل الخاص على أهمية تقديم دعم دولي قوي، وإقامة شراكات أقوى مما هي عليه، وتنسيق جهود مكافحة الإرهاب.

55 – وفي يومَي 11 و 12 تشرين الأول/أكتوبر، شارك الممثل الخاص في منتدى لومي الثاني للسلام والأمن، مؤكداً على ضرورة تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد دول الساحل لتفعيل قرار مجلس الأمن 2719 (2023). وأثناء تواجده في لومي، عقد الممثل الخاص

اجتماعا مع رئيس مجلس الوزراء، فوري إيسوزيمنا غناسينغبي، لتباحُث التعاون الأمني على الصعيد الإقليمي وأجرى مشاورات مع الأعضاء في ائتلاف معارِض. وخلال المنتدى السنوي للتحديات لعام 2025، الذي عُقد في أكرا في الفترة من 14 إلى 16 تشرين الأول/أكتوبر دعماً للاستعراض الجاري الذي يجريه الأمين العام للأمم المتحدة بشأن مستقبل جميع أشكال عمليات الأمم المتحدة للسلام، دعا الممثل الخاص كذلك إلى اتخاذ القرار 2719 (2023) إطاراً للمشاركة المجدية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل.

باء - تعزيز الشراكات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل التصدي للتهديدات الشاملة والعابرة للحدود التي يتعرض لها السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

56 - واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل تعاونه التقني مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي من أجل التصدي للتحديات المتعلقة بالديمقراطية والحوكمة والاستقرار السياسي. ودعماً للمبادرات الإقليمية الرامية إلى توطيد الصلة بين آليات الإنذار المبكر وآليات الاستجابة المبكرة، شارك المكتب في فعالية لمديرية الإنذار المبكر التابعة للجماعة الاقتصادية، أُقيمت في أبوجا في الفترة من 17 إلى 19 أيلول/سبتمبر، بمناسبة مرور عقدين من التعاون مع منظمات المجتمع المدني. وقد أكد المشاركون خلالها على أهمية تعزيز الشراكة بين الجماعة الاقتصادية ومنظمات المجتمع المدني من أجل تحسين القدرات في مجال الإنذار المبكر وحماية الأمن البشري على نطاق المنطقة ككل. وفي الفترة من 24 إلى 26 أيلول/سبتمبر، شارك المكتب أيضاً في مشاورات إقليمية لمفوضية الجماعة الاقتصادية، عُقدت في أكرا وبيساو في إطار التحضير لمؤتمر القمة الاستثنائي المقبل للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقد انصب التركيز في المناقشات التي دارت في أكرا على مسائل الديمقراطية والنظام الدستوري والحوكمة الرشيد، بينما تمحورت المناقشات التي دارت في بيساو على مسائل الاستقرار السياسي والسلام والأمن.

57 - وإدراكاً للأثر المتزايد لسلامة المعلومات على السلام والتماسك الاجتماعي، كثف مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا جهوده المبذولة لمكافحة المعلومات المضلِّلة وخطاب الكراهية. وبالتعاون مع حكومة كابو فيردي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وشركاء آخرين، شارك المكتب في تنظيم المؤتمر الإقليمي المعني بسلامة المعلومات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، الذي عُقد في برايا في الفترة من 3 إلى 5 أيلول/سبتمبر. وقد جمع المؤتمر وزراء وممثلين من غامبيا وليبريا والنيجر ونيجيريا، إضافةً إلى ممثلين عن مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ووسائل الإعلام، والمجتمع المدني، والهيئات التنظيمية. واختُتم المؤتمر باعتماد إطار برايا للسياسات، وهو خريطة طريق لتشجيع تهيئة نظام معلوماتي إيكولوجي أخلاقي وشفاف وموثوق.

58 - وواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل النهوض بالخطة المتعلقة بالمناخ والسلام والأمن، بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين. وفي يومَي 24 و 25 آب/أغسطس، شارك المكتب في الاجتماع الثالث لمجلس الوزراء للمنطقة المحمية عبر الحدود الموجودة في مجمع دبليو - أرلي - بندجاري، الذي عُقد في واغادوغو وجمع ممثلين من بنن وبوركينا فاسو والنيجر، إضافةً إلى شركاء دوليين. وقد أبدى ممثلو البلدان الثلاثة تأييدهم لمقترح إجراء حوار بين الوزارات بشأن المناخ والسلام والأمن، بقيادة بوركينا فاسو، بصفتها البلد المعيَّن حديثا لرئاسة المجلس، ومن المقرر أن يُعقد الحوار الافتتاحي في الربع الأول من عام 2026. وخلال حلقة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تحضيراً لمؤتمر

الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ في دورته الثلاثين، التي عُقدت في الفترة من 23 إلى 25 أيلول/سبتمبر في داكار، ألقى المكتب الضوء على أهمية دمج الاعتبارات المتعلقة بالمناخ والسلام والأمن في السياسات الوطنية والإقليمية. وبشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أجرى المكتب أيضاً تقييماً لحالة المناخ والسلام والأمن في نيجيريا في الفترة من 5 إلى 12 تشرين الثاني/نوفمبر، في إطار دراسة لخليج غينيا على نطاق أوسع شملت 18 بلداً. وتتمثل النتائج الرئيسية للمؤتمر في أن الفيضانات السنوية المتكررة، بفعل التحولات في أنماط هطول الأمطار، هي العامل الأول من عوامل الإجهاد المناخي التي تضر بالمجتمعات المحلية. فهذه الفيضانات تؤدي إلى خسائر كبيرة في السلع ومصادر المعيشة، فتُحدث دوامة من الضعف الذي يزيد من حدة التوترات الاجتماعية، بما في ذلك توسُّع نطاق الشبكات الإجرامية.

59 - وواصل المكتب تعزيز شراكاته الاستراتيجية مع منظمات المجتمع المدني ومجامع الفكر. ففي 15 تشرين الأول/أكتوبر، وقّع المكتب مذكرة تفاهم مع مركز كوفي عنان الدولي للتدريب على حفظ السلام في أكرا من أجل إضفاء الطابع الرسمي على الحوارات الإقليمية والتحليل المشترك بشأن مسائل الأمن البحري والمناخي، والأمن الإقليمي، والجريمة العابرة للحدود، والجريمة المنظمة، والمرأة والشباب والأمن.

60 - ولتعزيز التنسيق في مجال حوكمة قطاع الأمن، شارك المكتب في تنظيم حوار رفيع المستوى بشأن إصلاح وحوكمة قطاع الأمن مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في داكار في يومَي 12 و 13 تشرين الثاني/نوفمبر. وقد أبدى المشاركون تأييدهم للتوصيات الرامية إلى تعزيز النهج والشراكات الاستراتيجية لتنفيذ إصلاح وحوكمة قطاع الأمن. وساهم المكتب أيضاً في حلقة عمل مشروع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلق بحوكمة السلام والأمن في الفترة من 8 إلى 10 تشرين الأول/أكتوبر، التي نُظمت لصالح لجنة شؤون الدفاع والأمن في البرلمان السنغالي، حيث عرض المكتب إطاره الاستراتيجي لإصلاح قطاع الأمن وتبادل الرؤى وأفضل الممارسات المستمدة من الميدان. واعتباراً من منتصف تشرين الأول/أكتوبر، شرع المكتب في تقديم عروض داخلية لاستنتاجات التقييم لذي أجره لأصحاب المصلحة المتعددين على مدى عشر سنوات من دعم الأمم المتحدة لعمليات إصلاح قطاع الأمن في بوركينا فاسو وكوت ديفوار وغامبيا وغينيا.

جيم - تعزيز الحوكمة الرشيدة واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والمنظور الجنساني

61 - قام مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بتوثيق تعاونه مع منظمات المجتمع المدني الإقليمية من أجل تعزيز الحوكمة الشاملة للجميع والمشاركة الفعالة للنساء والشباب في صنع القرار. ففي الفترة من 11 إلى 14 آب/أغسطس، شارك المكتب في حلقة عمل المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي التي نظمتها شبكة السلام والأمن للنساء في فضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في داكار، والتي استعرضت التقدم المحرز في ذلك الصدد وحددت أولويات جديدة للنهوض بالقيادات النسائية في مجال السلام والأمن. وقد انتُخبت غينيا بيساو لتولي رئاسة الشبكة. وفي الفترة من 26 إلى 28 آب/أغسطس، شارك المكتب في استضافة منتدى الشباب السنوي في داكار بالتعاون مع منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة وشركاء آخرين في موضوع "التوظيف والتعليم في حالات الطوارئ لصالح الشابات والشبان: بناء السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل". وقد جمع المنتدى 150 من القيادات الشبابية، نساءً ورجالاً، من 17 بلداً شاركوا فيه بالحضور الشخصي وحوالي 500 مشارك بالوسائل الافتراضية، وتُوِّج

باعتماد اتفاق داكار من أجل الشباب الذي يدعو الحكومات والمؤسسات الإقليمية إلى اتخاذ إجراءات منسقة ومتعددة القطاعات لتوسيع نطاق سُبل حصول الشباب على التعليم والعمل الكريم والفرص لتولي المناصب القيادية.

62 - وفي 29 آب/أغسطس، شاركت نائبة الممثل الخاص في إطلاق خطة العمل الوطنية الليبيرية المتعلقة بالشباب والسلام والأمن في مونروفيا، حيث أشادت بالمشاركة الفعالة لشباب ليبريا في التنمية والتزام الحكومة بتعزيز مشاركة الشباب في بناء السلام ومنع نشوب النزاعات. وفي يومَي 11 و 12 أيلول/سبتمبر، شارك المكتب أيضاً في حلقة عمل وطنية لوضع خطة العمل الوطنية للسنغال المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. وفي الفترة من 13 إلى 15 تشرين الأول/أكتوبر، عقد المكتب، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، حلقة دراسية إقليمية في أبوجا لبناء قدرات شبكة القيادات النسائية الشابة في غرب أفريقيا. وقد انصب التركيز في الحلقة الدراسية على مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتوليها للأدوار القيادية والأنشطة الدعوية في المجال الرقمي، وشملت حوارًا توجيهيا مع أعضاء رابطة البرلمانيات في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

63 - وفي الفترة من 3 إلى 7 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المكتب وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالشراكة مع مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل وبدعم من مشروع الاتحاد الأوروبي المتعلق بالدعم في مجالات السلام والأمن والحوكمة للجماعية الاقتصادية وفريق الأمم المتحدة القطري في كابو فيردي، الاجتماع السنوي للفريق العامل المعني بالمرأة والشباب والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، في برايا. وقد جمع الاجتماع 70 مشاركًا من 16 بلدًا لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، والتصديق على التقييمات الوطنية والإقليمية، واعتماد الخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2030، وإتمام خطط العمل لعام 2026. وانصب التركيز في المناقشات على تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني، والتمويل المستدام، وتعزيز التنسيق، واختُتمت بدورات لبناء القدرات تناولت إطار النتائج القارية والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن.

دال - تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل

64 - قطع مكتب المنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل، بالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة الآخرين، أشواطا متقدمة في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وذلك من خلال المنتديات الرفيعة المستوى والشراكات الاستراتيجية وجهود تعبئة الموارد.

65 - وفي 7 آب/أغسطس، أصدر مكتب المنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل التقرير المرحلي السنوي عن استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل استعرض فيها الإنجازات التي تحققت في عام 2024 على نطاق ركائزه الاستراتيجية الثلاث: الحوكمة، والقدرة على الصمود، والسلام والأمن. ويؤكد التقرير تأثير النُهج المتكاملة والمتعددة القطاعات والإجراءات المشتركة بين الأمم المتحدة والحكومات في دفع عجلة التنمية المستدامة والتحول الطويل الأجل. وفي 27 آب/أغسطس في نيامي، أعلنت حكومة نيجيريا للفترة الانتقالية ومنظومة الأمم المتحدة انطلاق أربعة برامج رائدة مشتركة للفترة 2025-2029، مع تركيز الاهتمام على الحوكمة الاجتماعية والاقتصادية، والسيادة الغذائية، والتعليم، وقابلية الشباب للتوظيف. ويتقدم تنفيذ البرامج الرائدة في بوركينا فاسو ومالي.

66 - وفي 2 أيلول/سبتمبر، اشترك مكتب المنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي في استضافة جلسة رفيعة المستوى في منتدى المنظومات الغذائية في أفريقيا في ديامنيديو، السنغال. وخلالها تباحث الوزراء من غينيا ومالي والنيجر والسنغال مع قيادات من الأمم المتحدة ورواد الأعمال الشباب النهوض بالمنظومات الغذائية باعتبارها عوامل محركة للسلام، والقدرة على الصمود، والنمو الشامل. وأكدت الجلسة على ضرورة التحول من الاعتماد على المساعدة إلى الاستثمار وتعزيز التعاون الإقليمي. وعززت الاجتماعات الثنائية التي عُقدت على هامش المنتدى مع وفود من بلدان وسط منطقة الساحل الالتزامات بتسريع وتيرة تنفيذ البرنامج الرئيسي، لا سيما في مالي وبوركينا فاسو.

67 - وكثف مكتب المنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل جهوده المبذولة لتعبئة الموارد، حيث قدم مقترحات مشاريع، بمبلغ إجمالي قدره 337 مليون دولار، من جميع أنحاء القارة الأفريقية، إلى بنك التنمية الأفريقي والبنك الإسلامي للتنمية، مع التركيز على الزراعة، والمنظومات الغذائية وسلاسل القيمة التي لها مقومات التكيف مع تغير المناخ؛ وإمكانية الوصول إلى الطاقة المتجددة والبنى التحتية المواتية مناخياً؛ وتوظيف الشباب، والابتكار، والنظم الإيكولوجية لريادة الأعمال؛ والتعليم والتنمية الرقمية والحماية الاجتماعية؛ والحوكمة، والتعاون عبر الحدود وتحقيق الاستقرار. وإضافةً إلى ذلك، حصل المكتب على تمويل ثنائي جديد بقيمة إجمالية قدرها 1,9 مليون دولار من إيطاليا وإسبانيا لمبادرات تتعلق بالمياه والمناخ والمساواة بين الجنسين. وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، نسق مكتب المنسق الخاص المقترحات المقدمة من كيانات الأمم المتحدة في جميع أنحاء أفريقيا إلى مرفق دعم عمليات الانتقال التابع لبنك التنمية الأفريقي، حيث قام بتعبئة 190 مليون دولار منذ عام 2023، وقدم مقترحًا بقيمة مليون دولار إلى تركيا لدعم التجارة والتكنولوجيا في منطقة الساحل. وفي يومَي 30 و 31 تشرين الأول/أكتوبر، حضر الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والمنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل الاجتماع الثامن عشر للجنة التوجيهية لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، الذي عُقد في كوناكري، وكان من أبرز نتائجه انتقال الإشراف على الاستراتيجية المتكاملة إلى المكتب التنسيق الإقليمي لأفريقيا وتعيين رواد لتعزيز تنفيذ المشاريع الرائدة دعماً لبلدان وسط منطقة الساحل. وقد أشار الاجتماع إلى التحولات العالمية التي تطرح تحديات أمام التعاون المتعدد الأطراف وتمويل المبادرات الإنمائية، ودعا إلى وضع تصور جديد لدور الأمم المتحدة في خضم تصاعد انعدام الأمن، وتراجع الديمقراطية، والتحديات الاقتصادية.

هاء - لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

68 - أحرزت لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة تقدمًا كبيرًا في تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية بشأن الحدود البرية والبحرية بين البلدين. ولمعالجة مجالات الخلاف الثلاثة المتبقية، اجتمعت اللجنة الفرعية المعنية بترسيم الحدود واللجنة التوجيهية للمشروع في جنيف في الفترة من 24 آب/أغسطس إلى 1 أيلول/سبتمبر، بتيسير من الممثل الخاص في إطار مساعيه الحميدة. وقد توصل الاجتماع بنجاح إلى تسوية جميع المسائل المتبقية ووضع الأساس للمرحلة النهائية من تشييد الأعمدة الحدودية على طول الحدود. وشملت النتائج الرئيسية، التي يشار إليها مجتمعةً باسم "اتفاق جنيف 2025"، الاتفاق على خط الحدود المؤقت والإحداثيات، إضافةً إلى إقرار الاختصاصات لبعثة التقييم الميداني المقبلة. كما وُضعت اللمسات الأخيرة على أعمال التحضير للمرحلة الأخيرة من نصب الأعمدة المقرر أن تبدأ في كانون الثاني/يناير 2026.

69 - ولا تزال المناقشات جارية مع الأطراف لضمان التقيد بالجداول الزمنية المتفق عليها، وتعزيز تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني، وإنشاء آليات للإدارة المستدامة للحدود. وسعياً إلى دعم التعاون عبر الحدود، يجري إعداد وثيقة موحدة للبرامج المتكامل بالتعاون مع فريقي الأمم المتحدة القطريين في كل من الكاميرون ونيجيريا. وسيُسترشد بالوثيقة في ما يُبذل من جهود مشتركة لتعبئة الموارد وضمان تنفيذ مبادرات بناء السلام والتنمية عبر الحدود تنفيذا متسقا.

رابعا - ملاحظات وتوصيات

70 - لا يزال استمرار تدهور الحالة الأمنية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل مثيراً لجزع بالغ. فالجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة ما زالت تشكِّل تهديدًا كبيرًا لدول المنطقة حيث توسّع نطاق انتشارها، وتستخدم أسلحة متطورة لتعطيل الخدمات وزعزعة استقرار الاقتصادات. وقد أدت أعمالها المقترنة بالجريمة المنظمة إلى اشتداد النزوح وإضعاف سلطة الدولة وتأجيج حالة عدم الاستقرار. ومع تحول المجتمعات المحلية على طرفي الحدود إلى مناطق اضطراب، يتعين اتخاذ إجراءات عاجلة لتقوية الحوكمة عبر الحدود، وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية، وتشجيع التماسك الاجتماعي للتصدي لتصورات الشعور بالتهميش الذي تغذي عمليات التجنيد التي تقوم بها الجماعات الإرهابية والمتطرفة. ومن نفس المنطلق، أدعو أيضاً غينيا وسيراليون إلى التوصل إلى حل سلمي للنزاع الحدودي بمنطقة ينغا من أجل الحفاظ على التضامن والتماسك عبر الحدود.

71 - ويتطلب تصاعد الهجمات الإرهابية في المنطقة، بما في ذلك في غرب مالي ونيجيريا ومجمع دبليو - أرلي - بندجاري الذي يشمل بنن وبوركينا فاسو والنيجر استجابة جماعية وإقليمية. وفي هذا الصدد، أشيد بما تبذله بنن وبوركينا فاسو والنيجر من جهود مشتركة لتعزيز التعاون عبر الحدود بين الدول الأعضاء من المنطقة لسد الفجوات وإيجاد طرق جديدة للتصدي لهذه التهديدات العابرة للحدود الوطنية. وأحث الشركاء الإقليميين والدول الأعضاء على الحفاظ على هذا الزخم وتسريع وتيرة جهودهم المبذولة نحو تفعيل الآليات، بما في ذلك القوة الاحتياطية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للمساعدة في مكافحة الإرهاب.

72 - وأحيط علماً بالانتخابات التي جرت في كوت ديفوار وغينيا - بيساو. وحيث إن البلدان الأخرى تستعد لعمليات الاقتراع المقبلة، أحث الجهات صاحبة المصلحة على إعطاء الأولوية للحوار الشامل والتسوية السلمية للمظالم السياسية. وأشير أيضًا إلى التزام غينيا بإجراء انتخابات بحلول نهاية عام 2025 وأشجع إجراء انتخابات سلمية وشاملة وذات مصداقية، بمشاركة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة وثقة الجمهور في العملية.

73 - وأثني على الحكومات الإقليمية التي ما فتئت تعمل على تعزيز المساءلة ومكافحة الفساد. غير أن وُرود إفادات عن اشتداد القيود المفروضة على الحريات المدنية وحقوق الإنسان في عدة بلدان يثير قلقا بالغا. فحماية الحقوق الأساسية، بما في ذلك صون حريات الصحافة وتشجيع الحوكمة الشاملة هي مسؤوليات أساسية تقع على عاتق الدول. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بمساعدة السلطات الوطنية على تعزيز ثقة الجمهور والتماسك الاجتماعي. وأدعو غامبيا مجددا إلى الإسراع في تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات، واستئناف الجهود الرامية إلى وضع دستور جديد يجسِّد تطلعات شعبها.

74 - وعلى الرغم من التقدم المحرز في تعزيز مشاركة المرأة والشباب في العمليات السياسية وعمليات السلام، لا تزال الحواجز الهيكلية المستمرة ومحدودية الموارد وضعف الدعم المؤسسي تحد من إشراكهم على النحو الهادف. وأدعو إلى تجديد الجهود المبذولة لضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للنساء والشباب في صنع القرار وبناء السلام. وينبغي إعطاء الأولوية لوضع استراتيجيات متكاملة تربط بين التعليم والتدريب المهني وإيجاد فرص العمل من أجل توسيع نطاق الفرص وتعزيز الاستقرار الطويل الأجل.

75 - ولا تزال بطالة الشباب وعدم المساواة وانعدام الأمن عوامل تعيق تحقيق النمو الشامل. ويتطلب التصدي لهذه التحديات التنويع الاقتصادي الجرّيء وإيجاد فرص العمل محددة الأهداف والتنمية الريفية المستدامة. وتتيح البرامج العشرة الرائدة في مجالات الأمن الغذائي والطاقة المتجددة والتعليم وتوظيف الشباب في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل خريطة طريق لإحداث التحول. وفي هذا الصدد أحث الشركاء على ضمان تقديم التمويل الكامل وفي الوقت المناسب، وأشجع مالي وبوركينا فاسو على أن تحذو حذو النيجر في إطلاق برامجهما. كما أنني أدرك أهمية المياه كمورد استراتيجي للمنطقة، وأرحب بالجهود المبذولة لإصلاح المنظومات الغذائية وبناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ.

76 - ولا تزال الصدمات الناجمة عن تغير المناخ تؤدي إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار على نطاق المنطقة ككل. وفي هذا الصدد، أحث الجهات صاحبة المصلحة على اعتماد نُهُج متكاملة تربط بين التكيف مع تغير المناخ، وبناء القدرة على الصمود، ومنع نشوب النزاعات، مع مشاركة قوية من المجتمعات المحلية وإيلاء الاهتمام لاحتياجات المجتمعات الضعيفة. وأناشد المجتمع الدولي أيضا أن يعمل على توسيع نطاق سُبل حصول البلدان المتضررة على التمويل المناخي ومواءمة هذا الدعم مع أولويات التنمية الوطنية.

77 - ولا تزال الحالة الإنسانية مزرية، لا سيما في منطقة الساحل، حيث يفتقر الملايين من الأشخاص إلى الخدمات الأساسية. ومع تقلص الموارد على الصعيد العالمي، يجب عدم إغفال احتياجات الفئات التي هي أكثر ضعفاً من غيرها. وأحث الشركاء الدوليين على تمويل النداءات الإنسانية بالكامل وتقديم دعم منسق وفي الوقت المناسب. وفي هذا الصدد، أدعو أيضًا إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 2601 (2021)، الذي يؤكد على الأهمية الحيوية لحماية التعليم في حالات النزاع.

78 - وتمثل تسوية الخلافات التي طال أمدها خلال اجتماعات جنيف إنجازا كبيراً في دفع عجلة التنفيذ الكامل للحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية بشأن النزاع الحدودي بين الكاميرون ونيجيريا. وأحث الطرفين على إضفاء الطابع الرسمي على التزاماتهما من خلال خريطة طريق للتنفيذ يتفقان عليها ليُسترشد بها في التقدم خلال هذه المرحلة الحيوية.

79 - وتظل الأمم المتحدة ملتزمة التزاماً راسخاً بتعزيز السلام والحوكمة الديمقراطية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وأود أن أتوجه بالشكر للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وجميع الشركاء الإقليميين على تعاونهم المستمر مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وأن أعرب عن تقديري العميق للممثل الخاص المعني بالتنمية لمنطقة الساحل، وموظفي المكتب ولجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة على تفانيهم في العمل.